

## الإمارات تشغل أولى محطات براكعة.. وإيران تصعد مع العالم

وسيتضاعف هذا القدر الوفير من الطاقة الصديقة للبيئة ثلاث مرات ليصبح 5600 ميغاواط سنوياً تكفي لإنارة 574 ألف منزل حين تنتهي المحطات الثلاث الأخرى ويعمل مشروع براكعة بكامل قدرته. وسيؤدي كل ذلك في المحصلة إلى خفض تكلفة إنتاج الكهرباء بنسبة تتراوح بين 50 و60 في المئة وبالتالي سيوفر على المستهلك في أنحاء الإمارات 10 في المئة من فاتورة الكهرباء التي يدفعها سنوياً. ويمثل إنتاج كل هذه الطاقة النظيفة قفزة إلى الأمام لتحقيق أهداف دولة الإمارات المتعلقة بالاستدامة وخفض البصمة الكربونية وفاء للالتزامات بما يخص ظاهرة التغير المناخي، وهي تعهدات جسديتها استراتيجية الطاقة 2050 التي تنص على خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 70 في المئة، ورفع معدل استعمال الطاقة النظيفة بـ50 في المئة وتحسين كفاءة الطاقة بنسبة 4 في المئة.

وتؤكد هذه الأرقام ريادة الإمارات عربياً. فصحيح أن هذا ليس جديداً، بل هو محسوب سلفاً، إذ باتت سباقاً إقليمياً في كثير من المجالات التي يتزايد عددها باطراد. لكن الإنجاز الجديد استثنائي ولا بد أن يعزز الإعجاب بدولة صارت في الصدارة في ميدان الصناعة النووية السلمية في غضون خمسين سنة مع أن عاصمتها أبو ظبي كانت لا تكاد تجد الماء الصالح للشرب حتى أواخر ستينات القرن الماضي حين تم جره إليها من واحة العين، بينما باتت بعض أمهات الدول العربية في آخر الركب، هذا إذا كانت محظوظة ولم تنفقت أو تلتهم الحروب بعض أجزائها. ضربت دولة الإمارات العربية المتحدة موعداً مع المستقبل منذ ولادتها قبل نحو خمسين عاماً، وقد أيدت ثمار الجهود التي اطلقتها الشيخ زايد آل نهيان مؤسس الدولة في 1971 وحانت مواسم العطاء. تتعدد النجاحات وتتنوع الإنجازات ويبقى الإنسان هو الهدف الثابت في كل ما تفعله، فتحقق سعادته وازدهاره وتوفير حاجاته هو هدفها الأول والأخير.

**بينما الإمارات تحصد نتائج  
برنامجها النووي السلمي الذي  
ينتج الطاقة النظيفة بشفافية  
كانت إيران على موعد مع تطور  
يدفع الأوضاع باتجاه التوتر  
ويثير القلق من تصميمها على  
امتلاك قوة نووية**

هكذا تسير الإمارات كما يملي عليها استقرارها للمستقبل وحرصها على بناء الإنسان مستثمر في الطاقة النظيفة والمتجددة وتدافع بشجاعة واقتدار عن البيئة لأنها تركز اهتمامها على الزمن الآتي لتبني خططها الاستراتيجية على أساس قراءتها لاحتياجاته واشتراطاته.

أما إيران، الساعية بحماس يغلب عليه القلق لامتلاك قدرات نووية، فتبدو مسكونة بالماضي ونزاعاته وصراعاته. وبدلاً من الانفتاح على الآخر فإنها تخشى منه وتحاول أن تحصن نفسها ضده، أو كما يقول الكثير من المراقبين تعمل بتصميم للهيمنة على هذا الآخر وحيازة قدرات تفوق ما لديه. فهل تترك طهران قبل فوات الأوان أن الحرب تضع مستقبل الجميع على كف عفريت وأن السلاح مهما كان فتاكاً فإنه ليس أمضى من الوفاق والتعاون؟ وبدلاً من استهداف بعضنا بعضاً ليرتكز الاهتمام على مواجهة الأخطار البيئية التي تهددنا جميعاً إذا كنا نريد لأولادنا وأحفادنا مستقبلاً أبهى وحياء أفضل.

عمار الجندي

صحافي سوري - بريطاني

يُسلط التشغيل التجاري لأولى محطات مشروع براكعة الإماراتي للطاقة النووية السلمية الذي بدأ في 6 من أبريل الحالي الضوء بقوة على مفارقة لافتة في منطقة الخليج العربي، وطبيعي أن تكون منطقة على هذا المستوى من الأهمية حبلت بالمفارقات والمفاجآت. مع انطلاق عمل المحطة الأولى قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة شوطاً مهماً في بناء برنامجها النووي السلمي لتبلغ "محطة تاريخية"، على حد تعبير الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على طريق صناعة المستقبل الأفضل حيث ينعم الإنسان بنتائج التنمية المستدامة في مناخ خال من التلوث يسوده السلام والاستقرار. وفي الوقت نفسه، كانت إيران تستعد للبدء بإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة في 14 من أبريل في خطوة تمثل تعزيزاً غير مسبوق لمحاولاتها تطوير قوة نووية تثير أغراضها غير المعلنة القلق إقليمياً وعالمياً.

وكان مشروع براكعة الواقع في غرب إمارة أبو ظبي قد بدأ في العام 2012، بقيمة إجمالية تبلغ 25 مليار دولار. وهو يضم 4 مفاعلات نووية يُقدر العمر التشغيلي لكل منها 60 عاماً. وإذا انتهت المحطتان الأولى التي بدأت تعمل أخيراً والثانية، فقد أنجز 94 في المئة من المحطة الثالثة و89 في المئة من الرابعة. واللائق أن بدء التشغيل يعني "انتهاء فترة الاختبارات للمفاعل النووي" الأول، ما يجعله مؤهلاً للعمل "وفق" المتطلبات الرقابية المحلية والمعايير العالمية، حسبما تذكر "مؤسسة الإمارات للطاقة النووية" على موقعها الإلكتروني.

هكذا حجزت الإمارات في 6 من أبريل مقعداً لنفسها في النادي النووي، إذ كانت الدولة الأولى عربياً والـ31 عالمياً، التي تستثمر في إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة التكنولوجيا النووية، وسط إعجاب المجتمع الدولي وتقدير هيئاته المختصة، بعد عشر سنوات من العمل الجاد على تنفيذ خطط التطوير بهدوء وشفافية. في هذا السياق يُذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرابطة العالمية للمشغلين النوويين للمشروع قامت بما يزيد على 42 عملية تقييم ومراجعة لجوانب البنية التحتية كافة ومعايير السلامة النووية ومدى استعداد الدولة للتعامل مع حالات الطوارئ وحظر الانتشار النووي. في هذه الأثناء لا تهدأ لجنة التصريحات والتحديات والاحتجاجات في إيران، حيث التوتر مستمر منذ بدأت تطور برنامجها النووي الذي تخبر أهدافه العسكرية - السياسية المقترضة الجدل وتعتقد أنه سيبتلع لها زعزعة الاستقرار وتهديد السلم متى شاعت. وهي تمضي في بنائه متحدية إرادة العالم والجهات الدولية المعنية بالحد من انتشار الأسلحة النووية.

وبرفق نسبة إنتاجها من اليورانيوم المخصب عن مستواه السابق 20 في المئة، الأعلى بكثير من النسبة 3.67 في المئة المسموح بها بموجب اتفاقية فيينا التي وقعته مع مجموعة 1+5 في 2015، تصبح إيران قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى معدل 90 في المئة اللازم لاستخدامات اليورانيوم لأغراض عسكرية، وهو ما تخفي أنها تسعى إليه، لكن من دون أن يصددها كثيرون.

في المقابل باتت الإمارات تحصل على 1400 ميغاواط من الكهرباء الصديقة للبيئة التي تنتجها محطة براكعة الأولى، وذلك على مدار 24 ساعة وليسين عاماً من دون توقف تقريباً، كما ستحد من 21 مليون طن من الانبعاثات الكربونية كل عام، وهذا ما يساوي من حيث الأثر إغلاق شوارع الإمارات في وجه 3.2 مليون سيارة في السنة.



## الاتفاق النووي لم يعد مهماً..

التغيير هو الذي تفرض إيران أخذه في الاعتبار. تغير العالم إلى درجة لا تمكن العودة إلى الاتفاق في شأن ملفها النووي من دون توسيع للاتفاق يشمل الصواريخ والسلوك الإيراني. هذه هي المعادلة الجديدة التي لا تمتلك "الجمهورية الإسلامية" القدرة على استيعابها، علماً أن الأوروبيين حاولوا إقناعها ذلك بطريقة أو بأخرى في غير مناسبة.

تتصرف الإدارة الأميركية الجديدة بطريقة تفري إيران التي تأمل بالاستفادة إلى أبعد حدود من التوتر في العلاقات الأميركية مع كل من الصين وروسيا. واضح أن الصين باتت تراهن على السوق الإيرانية الكبيرة وعلى قدرتها في مجال الحصول على الطاقة بأسعار أقل بقليل من أسعار السوق. واضح أيضاً أن روسيا تمر في حال من التخبط في ظل عجز الرئيس فلاديمير بوتين عن الاقتناع بأن الاتحاد السوفياتي ولى إلى غير رجعة. أياً يكن مدى التراجعات الأميركية في المنطقة والعالم، لن يكون أمام إيران من خيار آخر غير خيار التعاطي مع الواقع بدل الهرب منه. الصين مهمة، بل مهمة جداً، لكن للصين حساباتها أيضاً وهي تتجاوز "الجمهورية الإسلامية" التي لم تستطع بناء اقتصاد قابل للحياة. في ظل نظام الولي الفقيه أصبحت إيران أكثر اعتماداً على النفط والغاز مما كانت عليه أيام الشاه الراحل. كان آية الله الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية" يدعو إلى بناء اقتصاد لا يكون تحت رحمة النفط والغاز. فإذا باقتصاد إيران في السنوات الأربعين الماضية رهينة النفط والغاز أكثر من أي وقت.

ما يحفز القلق الإيراني غياب أي قدرة على تقديم نموذج لنظام يطمح أي بلد من البلدان إلى الاقتداء به. فإذا بالنظام الإيراني ينتقل من فشل إلى فشل وليس لديه ما يغطي به الفشل غير تصدير أزماته إلى خارج حدوده.

لعبت إيران كل الأدوار المطلوبة منها من أجل تدمير العراق وسوريا ولبنان واليمن. وكادت تدمر البحرين في مرحلة معينة. لن نتفاد العودة إلى الاتفاق النووي ولا المتاجرة بشعارات مرتبطة بالقضية الفلسطينية وإزالة إسرائيل من الوجود. ما يمكن أن ينقذ إيران هو أن تتصالح مع نفسها ومع محيطها وأن تتوقف عن تهديد جوارها العربي خصوصاً. في النهاية لا يمكن لـ"الجمهورية الإسلامية" لعب دور القوة المهيمنة إقليمياً من منطلق أن لديها ما تعطيه من شهادات سلوك حسن إلى جوارها.. باستثناء الميليشيات المذهبية. لم يعد الاتفاق النووي مهماً بمقدار ما المهتم السلوك الإيراني داخل إيران وفي المنطقة والعالم..

الجديدة مستعدة لأخذها في الاعتبار وتصب كلها في محاولة استرضاء إيران. من بين هذه العوامل التقارب الإيراني - الصيني والاتفاق الاستراتيجي الذي وقعته "الجمهورية الإسلامية" مع الصين أخيراً ومدته ربع قرن. صحيح أن تفاصيل الاتفاق لا تزال غامضة وتنعكس في الوقت ذاته ضعفاً إيرانياً، لكن الصحيح أيضاً أن إدارة بايدن من النوع الذي يبدو قابلاً للخضوع للعبة الابتزاز. لا تريد واشنطن ترك إيران للصين. لدى هذه الإدارة أولوية اسمها الصين وتعتبر أن كل جهودها يجب أن تنصب على مواجهة التحدي الصيني. ما يثير القلق أن إدارة بايدن قبلت متابعة المفاوضات مع إيران على الرغم من أن الأخيرة مستمرة في ممارسة سياسات ذات طابع عدائي في العراق وسوريا ولبنان، خصوصاً في اليمن الذي تحول إلى قاعدة صواريخ إيرانية. توجه إيران صواريخ وطائرات من دون طيار إلى أهداف سعودية، معظمها مدني. في المقابل، تكتفي الإدارة الأميركية بالفرج وإظهار حرصها على حسن سير المفاوضات غير المباشرة مع "الجمهورية الإسلامية" في فيينا. منذ هزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية سجلت إيران نقاطاً كثيرة، لكنها فشلت في الوقت ذاته في تحقيق أهدافها المعلنة. لعل أهم ما فشلت فيه رفع العقوبات الأميركية سريعاً. هذا على الأقل ما كانت تعد نفسها به مع إدارة تسعي إلى أن تكون نقيضاً للإدارة السابقة. لكن الفشل الإيراني الأكبر يظل في اكتشاف مدى

هشاشة اقتصاد "الجمهورية الإسلامية" من جهة ومدى تأثير العقوبات الأميركية عليه من جهة أخرى. بين 2015 تاريخ توقيع الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني وسنة 2021 التي تمارس فيها إدارة بايدن سياسات جديدة غير عنها أفضل تعبير الانسحاب العسكري من أفغانستان في أيلول - سبتمبر المقبل، تغيرت الإدارة العالم. هذا

**إيران لن تنفذها العودة إلى  
الاتفاق النووي ولا المتاجرة  
بشعارات مرتبطة بالقضية  
الفلسطينية. ما ينقذ إيران  
هو أن تتصالح مع نفسها  
ومع محيطها وأن تتوقف عن  
تهديد جوارها العربي خصوصاً**

ليس مستبعداً توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق في شأن العودة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني. تحبذ الإدارة الأميركية الجديدة العودة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه صيف العام 2015 في عهد الرئيس باراك أوباما والذي مرّفته إدارة دونالد ترامب في العام 2018.

توجد حسابات تريد إدارة جو بايدن تصفيتها مع إدارة ترامب. هذا أمر مفهوم وواضح. أكثر من ذلك لدى كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية قناعة بأن ترامب ارتكب خطأ جسيماً عندما ألغى الاتفاق الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة الخمسة زانداً واحداً، أي البلدان ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والمناخ. حسناً، لنفترض عودة أميركا إلى الاتفاق تلبية لطلب إيران ورغبتها. هل يعني ذلك إزالة كل العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على "الجمهورية الإسلامية"؟ فرضت إدارة ترامب ما يزيد على 1500 عقوبة مرتبطة بمسائل تتعلق بالإرهاب وحقوق الإنسان.. الخ. إلى جانب ذلك كله لا تستطيع الإدارة تجاهل الكونغرس بمجلسيه حيث توجد معارضة قوية من الجمهوريين والديموقراطيين لأي تساهل مع إيران. نتيجة هذا الوضع ستضطر إيران إلى التراجع ولن تتمكن من فرض شروطها على الإدارة الأميركية على الرغم من كل ما لديها من نيات حسنة تجاه "الجمهورية الإسلامية". هنا، تذكر إدارة بايدن بإدارة أوباما التي لم تكن ترى سوى "الإرهاب" الداعشي متجاهلة ما تمارسه الميليشيات المذهبية التابعة لإيران، أكان ذلك في الداخل الإيراني أو في العراق أو في سوريا أو في لبنان. ثمة عوامل كثيرة يبدو أن الإدارة الأميركية

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

إعلامي لبناني

ليس مستبعداً توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق في شأن العودة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني. تحبذ الإدارة الأميركية الجديدة العودة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه صيف العام 2015 في عهد الرئيس باراك أوباما والذي مرّفته إدارة دونالد ترامب في العام 2018.

إعلامي لبناني